مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.764

22 May 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الخميس ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد برديتيكوف (الاتحاد الروسي)

الرئيس: أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٦٤ لمؤتمر نزع السلاح. اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أرحب ترحيبا حارا باسم المؤتمر وباسمي الشخصي بممثل ألمانيا الجديد المعين لدى مؤتمر نزع السلاح، السفير غونتر سايبرت، الذي يحضر المؤتمر لأول مرة اليوم. وبودي أن أؤكد له تعاوننا ودعمنا.

ويوجد على قائمة متحدثي اليوم ممثلو كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والهند وبولندا. أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، السفير وستون.

السير مايكل وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): اسمحوا لي قبل كل شيء بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر. وأنتم تضطلعون بمهامكم بالتفاني والاحتراف المنتظرين من شخص يعدّ العمل معه في جميع الأحوال من بواعث السرور، وشخص أحترمه فائق الاحترام. ودعوني أقتبس، بشيء من التصرف، من العبارات التي استخدمها اللورد كارادون متحدثا عن نائب وزير الخارجية كوزنتسوف:

"أضاقت بك الدنيا وما مِن آمال،
فما لسواه لزوم المآل.
أهبّت رياح بقلب السماء،
بردينيكوف مجيب الدعاء.
يأتي رسول سلام حمامة روس،
فتصحو سماوات يوم عبوس.
يومض برقا فتجلو الصعاب،
يقلّ الكلام يشرّع باب.
ها هو غيّر مجرى الرياح،
لنعمل معا في مجال السلاح.
نِعم الوفود لكل روسيه،
لعمرك أين العـَروض وما القافية".

وبودي أن أوجه نظر المؤتمر إلى البيانات التي أدلى بها بالأمس رئيس وزراء المملكة المتحدة، السيد بلير، ووزير الخارجية، السيد كوك، في مجلس العموم ردا على التساؤلات البرلمانية حول موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد قال رئيس الوزراء في بيانه، في جملة أمور، ما يلي:

"... سوف نحظر استيراد الألغام البرية المضادة للأفراد وتصديرها ونقلها وصنعها. وسوف نزيل تدريجيا أيضا مخزونات المملكة المتحدة من هذه الألغام. وسوف نسهر، بالاضافة إلى ذلك، على حظر تجارة كافة هذه الألغام في جميع أنحاء المملكة المتحدة. ولقد تسببت الألغام في مجازر هائلة ذهب ضحيتها أحيانا مدنيون أبرياء تماما ومن بينهم أطفال، وستعطي بريطانيا المثل في ذلك، وخير البر عاجله. وهذا هو السلوك الصحيح والمتحضر الذي يجب سلوكه".

ولقد قال وزير الخارجية في بيانه، الذي تبع بعد ذلك بقليل بيان رئيس الوزراء، ما يلي:

"سننفّذ تعهدنا ببياننا العام بحظر استيراد كافة أشكال الألغام البرية المضادة للأفراد وتصديرها ونقلها وصنعها.

"وسنعجّل الإزالة التدريجية لمخزوناتنا من الألغام البرية المضادة للأفراد، وسننهي ذلك بحلول عام ٢٠٠٥ أو عندما يبدأ سريان اتفاق دولي فعال لحظر استخدامها، أيهما كان الأسبق. وإلى أن يتم ذلك تقدمنا بوقف اختياري شامل لاستخدامها العملي، في الوقت الذي نشارك فيه بشكل بناء في عملية أوتاوا ونحث في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على حظر أوسع نطاقا.

"ولن يعلّق ذلك الوقف الاختياري إلا إذا رأينا أنه لأغراض عملية محددة من شأن أمن قواتنا المسلحة أن يتعرض للخطر بدون إمكانية استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد. وفي مثل هذه الحالة الاستثنائية نطرح على البرلمان القرار والظروف التي أدت إلى اتخاذه.

"وسوف ننظر أيضا في الكيفية التي يمكننا بها أن نحقق المزيد من التقدم في إزالة الألغام المزروعة بالفعل في جميع أنحاء العالم".

وأنا أعتقد أن هذين البيانين معبران. واسمحوا لي بأن أوضح مع ذلك بكل وضوح الأمر التالي، لكي لا يكون هناك أي مجال للشك في موقفنا فيما يتصل بالعمل بشأن هذه المسألة هنا في مؤتمر نزع السلاح: ما زالت المملكة المتحدة تؤيد بشدة فكرة الإنشاء الفوري للجنة مخصصة للألغام البرية المضادة للأفراد مناطة بولاية تفاوضية.

ونحن نأسف لكونه لم يتسنّ بعد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إنشاء هذه اللجنة المخصصة. ومن أجل التوصل إلى مثل هذا التوافق في الآراء فإن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا كليا التعيين الفوري لمنسق خاص لإجراء مشاورات بشأن أنسب ترتيب لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

وأثناء هذه المشاورات ننتظر أن يراعي المنسق الخاص بطبيعة الحال الاقتراحات ذات الصلة التي تم بالفعل التقدم بها في هذا المؤتمر. وبهذا الخصوص بودي أيضا أن أوجه نظر المؤتمر إلى التعليقات التي أبداها وزير الخارجية في بلاغ صحفي بشأن بيانه، وقد قال فيه ما يلي:

"سنضاعف أيضا من جهودنا في مؤتمر جنيف لنزع السلاح لحمل البلدان المصدرة الرئيسية على وقف بيع الألغام البرية".

الرئيس: أشكر ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة جدا التي توجه بها إلى الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند، السفيرة غوس.

السيدة غوس (الهند): هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة في الجلسة العامة هذا العام، وبودي بناء على ذلك أن أؤكد مدى سرورنا بوجود مؤتمر نزع السلاح بين يديكم نظرا لما لكم من تجربة ومقدرة. ولا أمل لي أبدا في مضاهاة بلاغة المتحدث السابق ولكنني على يقين من أنكم ستكونون قادرين على إيجاد السبل التي ستختتم بها رئاستكم بنتائج مرضية. ولكم أن تعتمدوا على تعاون الوفد الهندي في جهودكم. وممن يستحق التقدير أيضا رؤساء المؤتمر الذين سبقوكم، وذلك لما بذلوه من جهود مصممة للاضطلاع بولاية مرهقة ومعقدة. واسمحوا لي أيضا بأن أرحب بجميع زملائنا الذين انضموا إلى مؤتمر نزع السلاح هذا العام وبأن أعبر، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، عن مدى افتقادنا لبعض الأشخاص الممتازين الذين كانوا زملاءنا حتى الفترة الأخيرة.

وجدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف، كما نراه، يبعث لدينا على شيء من الارتياح وشيء من القلق في آن واحد. فنحن يشجعنا للغاية بدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الشهر الماضي. وبهذا الخصوص نرحب بتصديق الصين والولايات المتحدة على هذه الاتفاقية، وبالبيانين اللذين أدلى بهما أمام الاجتماع الأول للدول الأطراف كل من الرئيس يلتسين والدوما الروسية. وفي رأينا فإن هذه الاتفاقية هامة ليس فقط لأنها تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام أي من أسلحة الدمار الشامل، وإنما أيضا لأنها تعدّ أول معاهدة فعالة ومنصفة لنزع السلاح. وقد أُحرز أيضا شيء من التقدم في جهودنا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ونحن نتطلع إلى تلقي نص الرئيس المتداول في وقت مبكر كيما يتسنى البدء في المفاوضات الفعلية في شهر تموز/يوليه هذا العام. وبودي مع ذلك أن أسجل خيبة أملي من أن فرصة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عقد دورة استثنائية بشأن نزع السلاح قد فاتتنا في لجنة نزع السلاح هذا العام بسبب ممانعة بعض الدول للتطرق، على نحو متعدد الأطراف، لمسألة إزالة الأسلحة النووية، وهي السلاح الثالث والمتبقي من أسلحة الدمار الشامل. وهذه المسألة بالذات هي، على ما يبدو، المسألة التي أعاقت التوصل إلى اتفاق في مؤتمر نزع السلاح منذ بداية العام، بحيث أنه على الرغم من المشاورات المكثفة فإن كل ما استطعنا تحقيقه حتى الآن هو اعتماد جدول أعمال.

وما انفكت الهند تشارك بنشاط، منذ بداية هذه الدورة، في المشاورات، وذلك اعتقادا منا بأنه لا بد لمؤتمر نزع السلاح من القيام بدوره بشكل فعال بصفته هيئة تفاوضية. وقد حددنا أولوياتنا في جدول أعمال نزع السلاح بوضوح في العام الماضي في هذا المحفل وكذلك في الجمعية العامة. وبناء على ذلك شاركنا في هذه العملية على أمل أن يتم، على الأقل، النظر في طريقة للمضي قدما في مجال مسألة نزع السلاح. وليست هذه المسألة مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لنا وحسب إنما أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي. وعلى مدى الأشهر العدة الأخيرة وُجّهت نداءات من أجل البدء الفوري في مفاوضات تفضي إلى إزالة الأسلحة النووية من جهات عديدة، من بينها اقتراح مجموعة الـ ٢١ في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ في مؤتمر نزع السلاح من أجل إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي وبرنامج العمل المقدم إلى مؤتمر نزع السلاح في أواخر العام الماضي من جانب ٢٨ بلداً.

وارتفعت أيضا أصوات بارزة أخرى. فلجنة كانبيرا تشدّد على ثلاثة أسباب رئيسية لعدم استمرار امتلاك الأسلحة النووية: فائدتها العسكرية غير الملائمة، وخطر الاطلاق غير المتعمد أو غير المأذون، وكون امتلاك خمسة بلدان فقط للأسلحة النووية يعدّ وضعاً غير مقبول ولا يمكن أن يدوم. ويكرّس تقرير اللجنة قدراً كبيراً من الاهتمام بالحجج التي تقدمها عادة الدول الحائزة للأسلحة النووية وغيرها من الجهات التي تشك في الحاجة إلى إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية، كما يرد التقرير بشكل جدير بالثقة على كل واحد

من الاعتراضات المثارة. ولقد اقترحت اللجنة، التي بودي أن أشير إلى أن الهند لم تكن ممثلة فيها، برنامج عمل عاجل يبدأ بتعهد واضح لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة هذه الأسلحة. وقد عـُرض هذا التقرير رسميا على مؤتمر نزع السلاح ولم نجر حتى الآن أية مناقشة أو دراسة للمقترحات الملموسة الواردة فيه. ومن بين الأصوات الأخرى المحاجة بأن الأسلحة النووية يتعذر الدفاع عنها من الناحية الأخلاقية اقتراح مركز ستمسون التابع للولايات المتحدة، وإعلان الأميرالات والجنرالات المتقاعدين من جميع القارات وعددهم ٦٠ شخصا - الذين ما انفكّوا يحثّون جميعا على البدء المبكر في المفاوضات من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وليس فقط الحد منها.

وما هو أهم أن الفتوى الاستشارية التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية قد دعت بالاجماع إلى البدء والانهاء الفوريين للمفاوضات من أجل إزالة الأسلحة النووية. ونحن نعتقد أنه على مؤتمر نزع السلاح أن يكون سريع الاستجابة للرأي الدولي الملح بشكل متزايد والذي مؤداه أنه يجب اتخاذ تدابير موضوعية وذات شأن من أجل تحقيق هدف إزالة كافة الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق نرحب بالبيان المشترك حول "بارامترات تخفيض القوى النووية في المستقبل"، الذي أصدره رئيسا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وأحطنا علما مع التقدير بإعادة تأكيد تعهد الرئيس كلينتون والرئيس يلتسين باتخاذ المزيد من التدابير الملموسة للحد من الخطر النووي، وبكون هذه التدابير، المتمثلة في الجولة الثانية من محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") والجولة الثالثة المقترحة، من المزمع أن تكتمل في الأطر الزمنية المحددة. ونحن نتطلع إلى إنضمام كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى هذه العملية في وقت مبكر.

وقد تم التقدم بحجـّة أنه لما كان قد أ ُحرز تقدم في تخفيض الأسلحة النووية على المستوى الثنائي فإنه لا يمكن لمؤتمر نزع السلاح، بل ولا يجب فعلا، أن يقوم بمفاوضات لنزع السلاح النووي، وأن الإصرار على مناقشة نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح يمكن أن يكون عائقا لعملية نزع السلاح، بما أن نزع السلاح يقوم على المصالح الأمنية. وربما كان علينا أن نتوخى الوضوح في تعاريف المصطلحات التي نستخدمها: فأنا متأكد أنه لا أحد يريد وقف أو تأجيل عملية جارية ثنائية أو متعددة الأطراف لتخفيض الأسلحة النووية؛ بيد أن نزع السلاح النووي هو بالنسبة لنا الهدف، وليس فقط عملية من العمليات. وكذلك فإذا كانت المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تعتمد بشكل مشروع تماما على التصورات الأمنية للمشاركين في هذه العملية فإن التصورات الأمنية لأولئك الذين لا يمتلكون أية أسلحة نووية تحتاج إلى مراعاة هي الأخرى. وهنا بالذات يمكن، بل ويجب، أن يلعب مؤتمر نزع السلاح دوره، وتوجد مقترحات محددة بإمكاننا أن ننظر فيها: لقد تم التقدم في وقت سابق هذا العام، مثلا، باقتراح للتفاوض في تعهد من جانب جميع الدول بإزالة الأسلحة النووية في إطار زمني متفق عليه، ويوجد أيضا اقتراح البلدان الـ ٢٨ الرامي إلى وضع برنامج محدد الفترة وعلى مراحل يشمل اقتراحاً من أجل وضع اتفاقية بشأن عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. وتوجد اقتراحات عديدة أخرى من هذا القبيل. ونحن نعتقد أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان والمحفل الذي له القدرة على التفاوض في مثل هذه الاتفاقات.

ولقد كانت الهند من أول المشاركين في تقديم اقتراح قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. ولقد شاركنا في التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ والوارد في تقرير شانون، وذلك قبيل مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية ولكننا أعربنا أيضا، كما تذكرون، عن تحفظاتنا آنذاك على طبيعة الحل التوفيقي الغامضة. والتطورات اللاحقة والبيانات التي أدلى بها مؤخرا عدد من الوفود تشير إلى أن هذه التحفظات لها من يؤيدها على نطاق واسع. ومسألة المخزونات، وإدراج التريتيوم، ومشكلة فائض المخزونات، هي البعض من المناطق الرمادية في تقرير شانون التي تبدو أكثر غموضا وقد مر على التقرير عامان. ونحن نعتقد أن مجالات الغموض هذه يمكن استجلاؤها إذا اعتمدنا برنامج عمل واضحا يضع الولاية لمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية بثبات في عملية متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. ولا تزال الهند على يقين من أن مثل هذه المعاهدة يمكن أن تكون خطوة مفيدة وضرورية ولكن كجزء لا يتجزأ من برنامج متفاوض فيه وتدريجي من أجل إزالة الأسلحة النووية. لهذا السبب بالذات اقترحنا، إلى جانب أعضاء آخرين في مؤتمر نزع السلاح ومن بينهم معظم أعضاء مجموعة الـ ٢١، إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي.

وظلت سياساتنا بهذا الخصوص متماسكة. ونحن واعون بأنه لا يمكن إزالة الأسلحة النووية بين عشية وضحاها. كما أنّنا ندرك أنّ توخي نهج على مراحل أمر ضروري، ولكننا على يقين أيضا من أنه إذا ما أريد للتقدم في اتجاه نزع السلاح النووي أن يكون حقيقيا لا بد من أن تتخذ هذه التدابير في ظرف إطار زمني معقول ومحدد. ولا يمكن أن تكون هذه التدابير جهودا تتسم بالتكرار لتشديد نظام نووي غير متساو، ولكن يجب أن تكون تدرجا نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد كان ذلك، كما تذكرون، السياق الذي كنا قد تصورنا فيه أيضا معاهدة للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

ومع ذلك فإننا مستعدون أيضاً لبدء العمل بشأن بنود أخرى من جدول الأعمال: نحن نعتقد أنه يمكن القيام بقدر هام من العمل إذا ما أُعيد إحياء اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي، وقد أناطنا القرار الذي اعتمدته الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بولاية لبدء هذا العمل، ونحن نفهم أن كندا كانت قد اقترحت إدراج ذلك في برنامج العمل. وأحطنا علماً أيضاً مع التقدير بجهود ايران الرامية إلى توخي نهج مختلف تجاه برنامج العمل. ونحن لا نمانع التفكير في البدء في العمل بشأن أي من المجالات الأخرى التي قد يكون هناك توافق في الرأي بشأنها.

وتتمثل مسألة تركز حولها هذا العام قدر كبير من الاهتمام في مسألة وضع معاهدة لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد. ونحن نعي جميعاً أيضاً بالمبادرات التي اتخذت بهذا الخصوص خارج مؤتمر نزع السلاح. فلقد أوضح وزير خارجية الهند موقف بلدنا من معاهدة لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد في الخطاب الذي توجه به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عندما قال: "إن الهند تؤيد فرض حظر غير تمييزي وعالمي على الألغام المضادة للأفراد التي تشل أو تقتل أعداداً كبيرة من المدنيين".

وأثناء المفاوضات من أجل تعزيز البروتوكول الثاني للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة كانت الهند قد تقدمت بعدة اقتراحات كرد فعل على الضرر والدمار الذي يسببه الاستخدام العشوائي وغير المسؤول للألغام البرية لحياة المدنيين وأسباب عيشهم. ولقد شملت اقتراحاتنا، التي لم تحظ في تلك المرحلة إلا بقدر ضئيل من التأييد، فرض حظر على عمليات نقل الألغام، وحظر على استخدام الألغام المزروعة عن بُعد، وحظر على استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد في النزاعات الداخلية. ومع الأسف، وكما ذكرت منذ قليل، لم يلق أي من هذه الاقتراحات تأييداً يُذكر. وبناء على ذلك قبلنا ما ارتئي أنه من الممكن تحقيقه في شهر

آذار/مارس الماضي. ونحن الآن في طور إنهاء الشكليات للتصديق على البروتوكول الثاني المنقح في وقت مبكر.

وظلت الهند مرنة في النقاش الجاري في محفل التفاوض من أجل التوصل إلى حظر عالمي للألغام البرية المضادة للأفراد. وواضح أن الحظر الفعلي والعالمي لن يتحقق إلا إذا تم التطرق للمشاغل المشروعة لكافة البلدان في المفاوضات. ونحن نعتقد أن توخي نهج عملي وعلى مراحل من أجل حظر عالمي يمكن أن يكون إطاراً مناسباً للتطرق للمشاغل الأمنية لبلدان عدة ما زالت تستخدم الألغام البرية المضادة للأفراد، وذلك امتثالاً للقانون الإنساني، لأغراض دفاعية ضد القوات المعادية. وهدفنا هو التوصل إلى معاهدة فعالة وعالمية - أي معاهدة ستمنع حقاً مزيد الاصابات العشوائية في صفوف المدنيين. ولدى الانتقال إلى حظر للألغام البرية المضادة للأفراد يحتاج المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لكسح الألغام ونقل الموارد والتكنولوجيات لهذا الغرض كيما تتسنى إزالة الألغام التي تسبب اليوم في واقع الأمر القتل والدمار.

ونحن مستعدون للعمل مع جميع زملائنا للاتفاق على برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح يكون عملياً وقابلاً للتحقيق. بيد أنه بودي أن أكرر من جديد موقفنا من البند ١ من جدول الأعمال، ذلك أن نزع السلاح النووي يظل هدفنا الرئيسي وأولويتنا. وطالما ظلت الأسلحة النووية في حيازة عدد قليل من البلدان سيظل الأمن الدولي مهدداً بالخطر وغير مستقر. ونحن نأمل أن يكون بإمكان هذا المحفل الاستجابة لما ينتظره منه المجتمع الدولي.

الرئيس: أشكر ممثلة الهند على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي توجهت بها إلى الرئيس.

أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا، السفير ديمبينسكي.

السيد دمبنسكي (بولندا): سيدي الرئيس، بما أن مدة ولايتكم كرئيس لمؤتمر نزع السلاح أوشكت على النهاية يسرني أن أضيف إلى التهاني المعتادة تقديرنا الخالص لقيادتكم الحكيمة والجهود التي بذلتموها على الدوام لتأمين أن يكون الجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح أكثر جدوى مما كان عليه الحال حتى الآن. وبودي أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير لسلفكم، ممثل رومانيا الموقر، عن امتناننا لتفانيه ولإحساسه بإلحاح الأمور اللذين ناشد بهما نفس الهدف.

وبهذه المناسبة اسمحوا لي بأن أرحب ترحيباً حاراً بيننا بالممثلين الجديدين اللذين انضما إلينا حول هذه المائدة، وهما السفيران الموقران جيوزيبي بالبوني أكوان ممثل ايطاليا، وغونتر سايبرت ممثل ألمانيا. وأنا أتطلع لإقامة تعاون وثيق ومثمر معهما في مساعينا المشتركة. وبودي أيضاً أن أهنئ السيدة كاترين كريتينبرغر على ارتقائها إلى الخط الأمامي حول هذه المائدة.

والدافع الرئيس لبياني الموجز اليوم هو شعور بخيبة أمل شديدة من برنامج عملنا، أو بالأحرى من انعدامه. وبشعور من الاحباط المتزايد - الجلي أيضاً في مداخلات غيري من المتحدثين - يرى وفدي أن مؤتمر نزع السلاح غير قادر على الخروج من المأزق المحرج والاعتراف بالخطر الجسيم الذي يضع فيه هذا الوضع مستقبل المؤتمر. وإنه لمن دواعي الشعور بالخيبة ملاحظة التضييع المؤسف للوقت الثمين الذي يمكن

استغلاله بشكل نافع، لصالح السلم والأمن الدوليين. كما أنه من دواعي الإحباط تبديد أموال الأمم المتحدة النادرة. ومن دواعي الإحباط أيضاً الشعور بعدم الارتياح الذي لا بد أن يكون العالم الخارجي يشعر به إزاء أدائنا هذا العام. وبالتأكيد يمكن المحاجة بأن أعضاء مؤتمر نزع السلاح يستحقون فترة استراحة بعد أعوام من الجهود المرهقة التي أفضت إلى اتفاقين رئيسيين متعددي الأطراف. وبطبيعة الحال فإن خط التفكير هذا ليس في حاجة إلى أن يكون ملائماً تماماً بشكل خاص للمشرعين ودافعي الضرائب في بلداننا. ويشار أحياناً إلى أن مؤتمر نزع السلاح ليس خط تجميع توضع فيه اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف الواحد تلو الآخر عاماً بعد عام. ولكن إذا أردنا لمؤتمر نزع السلاح أن يكون وفياً لصورته، وإذا ما أردنا له أن يحتفظ بمطابقته لمقتضى الحال - وهذا أمر لا شك فيه حتى الآن - فإنه لا بد لنا، نحن الأعضاء، من أن نقول حسناً الآن كفى. ولم يعد لدينا وقت نضيعه في مؤتمر نزع السلاح، وبشكل خاص في لحظة أصبح فيها لآخر ما أنتجه - اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية - مركز دولي مستقل.

وكما نعلم جميعاً فإنه ما من عضو من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ملزم في ممارسة الحقوق السيادية بقبول أو الانضمام إلى أية معاهدة يستنبطها مؤتمر نزع السلاح ويعتمدها. ويبدو بناء على ذلك من المعقول تماماً توقع أن يُنتظر من الأعضاء للسبب نفسه الامتناع عن عرقلة أعمال هذه الهيئة. وعلى كل حال فإن منع الغير، والغير هو أحياناً أغلبية، من التفاوض في ما قد يرونه هاماً من الصكوك الدولية أو أن إليه حاجة ملحة يمكن تفسيره على أنه حرمانهم من ممارسة حقوقهم. وفي رأي بولندا فإن الواجب يُحتّم علينا التوصل إلى اتفاق دون مزيد إبطاء حول برنامج عمل ينطوي على مفاوضات بنّاءة بشأن مسألتين يوجد فيهما احتمال واضح للتوصل إلى معاهدة: حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة وسائر الأغراض العسكرية، وفرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد. وفي رأينا المحصف لا حق لمؤتمر نزع السلاح في المضيّ في المماطلة وكسب الوقت بذلك الخصوص لعدد من الأسباب. ومن بين هذه الأسباب ما يلي: مواجهة الحرب الباردة وتهديداتها لم تعد الآن سوى صدى ماض بعيد؛ ومعاهدة عدم الانتشار تبرز كدعامة أساسية دائمة لنظام عالمي لعدم الانتشار؛ ثم إنّ نزع السلاح النووي آخذ في التقدم بخطى ثابتة وسيستمر على هذا الدرب، كما أكد ذلك اجتماع القمة الروسي - الأمريكي الذي انعقد مؤخراً بهلسنكي؛ وكافة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تعيد، مرة أخرى، تأكيد تعهداتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، وذلك في إعلان جماعي هام في اجتماع اللجنة التحضيرية بنيويورك؛ وأخيراً، لا بد أن نضع في اعتبارنا قرارات الجمعية العامة ذات الصلة: القرار ٥٧/٤٨ لام بشأن حظر انتاج المواد الانشطارية، الذي اعتُمد بتوافق الآراء، والقرار ٤٥/٥١ قاف بشأن اتفاق دولي لحظر الألغام البرية المضادة للأفراد الذي اعتُمد بدون أي صوت معارض. والقراران يدعوان كلاهما مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ إجراءات محددة بشأن موضوعهيما الرئيسيين.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات لا يوجد مبرر لإشكاليتنا في سجل مؤتمر نزع السلاح. وكما تذكرون فقد عقد مؤتمر نزع السلاح العزم على إنشاء لجنة مخصصة معنية بوقف الانتاج، واتفق على "صيغة شانون" الواسعة بوصفها ولاية له منذ العام ١٩٩٥. وهكذا فإنه بقدر ما يتعلق الأمر بالجوهر بدأ العمل بالفعل. وذلك القرار الذي حظي بتوافق الآراء يظل قائماً إذا احتُرم بدقة النظام الداخلي. وعلى حد علمي لم يشكك أحد أبداً في هذا النظام الداخلي، بل ولم يُندد به أحد. وبالتالي، وفيما يتعلق بوقف الانتاج، فإننا لا نكون قد بدأنا من لا شيء. وكل ما نحتاج إليه هو اتخاذ قرار إجرائي لتسمية رئيس للجنة وتكليف تلك الهيئة الفرعية بالاضطلاع بولايتها. فبإدخال المخزونات في الحسبان، من بين أمور أخرى، فإن أسلوب الولاية

يراعي كما ينبغي كافة المشاغل المشروعة. فإذا تبرّأنا من أوجه الترابط فإنه لا غرابة في كون الاتفاق حول وقف الانتاج لا يزال غاية يصعب ادراكها!!

دعوني أنتقل الآن إلى مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. من الومعروف منذ فترة من الزمن، في كل من مؤتمر نزع السلاح واللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، أن الوفد البولندي يؤمن بأنه لأسباب إنسانية ولأسباب تتعلق بالأمن ونزع السلاح الدوليين لا بد من التطرق على وجه السرعة لمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. ودأبنا على القول بأنه يمكن، في رأينا، تصور أنه يمكن استخدام مؤتمر نزع السلاح كمحفل مناسب. مع ذلك رحبنا بـ "عملية أوتاوا" ولم نتردد اطلاقاً في تأييد أهدافها النهائية.

ولتعزيز هذه الأهداف ولمراعاة نداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك النداءات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٦، والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واجتماع أوتاوا الذي انعقد في أيلول/سبتمبر الماضي، فرضت بولندا وقفاً اختيارياً مؤقتاً لعمليات النقل الدولية للألغام البرية المضادة للأفراد. وبإمكاني أن أُخبر مؤتمر نزع السلاح رسمياً الآن بأن هذا الوقف الاختياري سوف يحل محله، عند انقضائه في نهاية عام ١٩٩٧، حظر دائم غير محدد المدة. وقد بدأ البرلمان البولندي أيضاً إجراءات المصادقة فيما يتصل بالبروتوكول الثاني للاتفاقية بشأن أسلحة تقليدية معينة فيما يتعلق بـ"الألغام البرية".

والوفد البولندي يشجعه كثيراً الاعتراف المتزايد بأن هناك حاجة إلى عدم وجود تضارب أو تنافس غير صحي بين مؤتمر نزع السلاح و"عملية أوتاوا". فعلاً فإنه يوجد تكامل في الجهود. وبودنا أن يتحول ذلك الاعتراف دون مزيد من الإبطاء إلى إجراء ملموس من جانب مؤتمر نزع السلاح. وتحقيقاً لهذه الغاية، وعند اختتام الجزء الأول من دورتنا، انضمت بولندا إلى شيلي وفنلندا في اقتراح تعيين منسق خاص بغية القيام، من خلال مشاورات مكثفة، باستكشاف أنسب ترتيب يمكن من خلاله لمؤتمر نزع السلاح أن يعالج مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد. واقترحت الوفود الثلاثة ما يبدو الآن أنه مفرط في التفاؤل وهو أن يتقدم المنسق الخاص بتقرير إلى مؤتمر نزع السلاح قبل نهاية شهر أيار/مايو.

هذا واسمحوا لي الآن بتوضيح دعمنا للمبادرة التي قامت يوم الخميس الماضي هنغاريا واليابان في التقدم بمشروع ولاية للجنة مخصصة ملائمة. فعلاً، وبقدر ما يتعلق الأمر بالوفد البولندي، فإننا كنا نفضل لو اتخذ مؤتمر نزع السلاح إجراءً إيجابياً بشأن ذلك الاقتراح، ونحثه على أن يفعل ذلك دون إبطاء.

الرئيس: أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئيس. وبهذا تكتمل قائمة متحدثي اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة؟ أرى أن سفير ألمانيا يرغب في تناول الكلمة. له الكلمة فليتفضل.

السيد سايبرت (ألمانيا): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح بودي أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن بالغ ارتياحي لتوليكم رئاسة هذا المؤتمر، ونحن ممتنون للتفاني والحكمة اللذين تقومون بهما بمهمتكم. وبودي أيضاً أن أشكر السفير دمبنسكي على عبارات ترحيبه الحارة.

وإنه لشرف لي ولتحد خاص أن أُعيَّن ممثلاً دائماً لدى مؤتمر نزع السلاح. ولقد حقق مؤتمر نزع السلاح، خلال تاريخه، وبشكل خاص خلال الأعوام الأخيرة، نجاحاً رائعاً. فمعاهدات مثل حظر الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية تسهم إسهاماً دائماً في السلم والأمن. وهكذا فإن المؤتمر قد حدّد لنفسه معايير عالية جداً.

وأتطلع للعمل معكم ومع جميع الممثلين الدائمين الموقرين الآخرين لكي يكون مؤتمر نزع السلاح عند مستوى هذه المعايير في المستقبل قصد جعل هذا العالم مكاناً آمن وأسلم.

الرئيس: أشكر ممثل ألمانيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة. وأُعطي الكلمة الآن لممثل استراليا.

السيد كامبل (استراليا): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي الفرصة الأولى، وربما كانت الأخيرة، التي تتاح لي للإعراب عن ارتياحي لتوليكم الرئاسة، اسمحوا لي بأن أقول إن وفدي قد رحّب وأشاد بالطريقة الممتازة التي وجهتم، وما زلتم توجهون، بها مداولاتنا تمشياً مع النمط الذي وضعه من سبقكم من رؤساء هذا العام. وبودي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة للترحيب بزملائنا الجُدد في المؤتمر.

وتعهد استراليا بالمضي قُدماً في مؤتمر نزع السلاح، بعد أعوام من النجاح، معروف جيداً. كما هو معروف جيداً أيضاً تعهدنا بالتفاوض في نظام دولي مُلزم قانوناً يحظر بشكل فعلي الألغام البرية المضادة للأفراد كسلاح للحرب والرعب المدني، ويكمل كافة العمليات الأخرى التي تنشد الغاية نفسها. ويسرني، وأنا أضع ذلك في عين الاعتبار، أن أتقدم باسم استراليا بمشروع المقرر التالي إلى مؤتمر نزع السلاح، وسوف أقرأ عليكم ما أقترح:

"مشروع مقرر

"دون الإخلال بجهوده الجارية لوضع برنامج عمله لدورة عام ١٩٩٧، وقصد تسهيل هذه الجهود، يقرر مؤتمر نزع السلاح ما يلي:

"١- تعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن أنسب ترتيب لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

"٢- يأخذ المنسق الخاص بعين الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة، الحالية والمقبلة.

"٣- يُقدم المنسق الخاص تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح في وقت مبكر".

وبودي أن أطلب منكم الدعوة إلى إجراء مشاورات غير رسمية في المؤتمر مباشرة بعد هذه الجلسة العامة لمناقشة هذا الاقتراح. وأنا أُدرك أنه توجد آراء عديدة بشأن هذا الموضوع في هذه الغرفة، كما توجد أفكار عديدة بشأن اللغة، وقد تم التقدم بالبعض منها بالفعل بشكل رسمي في هذا المؤتمر. ولقد صيغ

هذا الأسلوب، كما تعلمون، لتحسّس طريق بين هذه المواقف المختلفة، ويمكن مزيد النظر فيه في هذه المشاورات غير الرسمية في ما يحدوني الأمل أن يكون روحاً بناءة وإيجابية.

الرئيس: أشكر سفير استراليا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة.

(يواصل بالروسية)

المندوبون الموقرون، لقد استمعتم إلى الاقتراح الذي تقدم به سفير استراليا الموقر الذي تقدم باقتراح قرأه واقترح أيضاً أن نعقد فوراً مشاورات للنظر في الاقتراح. أرى أن سفير المغرب الموقر يطلب الكلمة.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): بودي أن أشكر سفير استراليا على اقتراحه. وبشكل عام عوّدنا الوفد الاسترالي دوماً على التقدم باقتراحات بناءة واعتقادي أن هذا الاقتراح جزء منها. وبودي أيضاً أن أُكرر أن وفدي لا يعارض أبداً إجراء مناقشات غير رسمية من هذا النوع لأن ذلك يمكننا دوماً من تبادل وجهات النظر ومعرفة مداخل المسائل المطروحة علينا ومخارجها. ولكن بودي أن أقول لكم أن لعلّ ما أتمناه الآن، لكي يكون النقاش مفيداً، هو أن نحصل على الاقتراح لنرسله إلى عواصمنا فنناقشه على إثر ذلك، ولكني لا أرفض مناقشة المسألة اطلاقاً. ويمكن مع ذلك أن أقول لكم من الآن إنه لا توجد لدي أية تعليمات من عاصمة بلدي حول هذا النوع من المسائل، ذلك أن لدي الانطباع وأن الآراء منقسمة حول هذه المسألة التي ما انفكت تثار منذ بداية هذه الدورة. وبالتالي، وبهذا التعليق، فإني لن أعترض على هذه المشاورات ولكن بودي أن أقول منذ البداية أن مشاركتي ستكون في الأغلب الاستماع إلى ما سيقال.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر سفير المغرب الموقر على بيانه. وإني أفهم أنه يقول إن المغرب لن يعترض على عقد اجتماع غير رسمي. وأرى أن ممثل كوبا الموقر يطلب الكلمة. له الكلمة.

السيد آمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): أريد فقط أن أقول وبإيجاز شديد أنه يبدو لنا أن ما عبر عنه سفير المغرب الموقر يمكن أن ينطبق على بلدان أخرى. وذلك هو الحال بالنسبة لبلدنا. ورأيي أن ما من شأنه أن يسهل العمل المقترح هو تمكيننا من الحصول على الاقتراح وتحليله واستشارة وزارات خارجيتنا، وطلب توجيهات تمكننا من الاستعداد على نحو أفضل للبدء في مناقشة وحوار بكل تعمق وبكل الجدية. وبصرف النظر عن موقف بلدنا فإننا مستعدون فضلاً عن ذلك للمشاركة في هذه التحاليل وفي هذا النقاش، ولكن في رأيي أن النتيجة ستظل غامضة بعض الشيء إذا لم نتمكن في النهاية من اتخاذ قرار ومن التوصل إلى استنتاج. لذلك فإننا نؤيد ما قاله ممثل المغرب الموقر ونرى أن ذلك يجب أن يكون هو نهج العمل الصحيح.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل كوبا الموقر على بيانه. وإني لفي وضع صعب نوعاً ما. فمن جهة لدي اقتراح تقدم به سفير استراليا الموقر وهو يرمي إلى عقد مشاورات الآن للنظر في هذه المسألة. بيد أن متحدثَين تناولا الكلمة بعد ذلك الاقتراح قالا إنهما على العموم لا يعترضان ولكن لديهما

شكوك حول إمكانية التوصل إلى أية نتائج ملموسة في نهاية هذه المناقشة. ورأيي أنه لنا أن نبدأ وسنرى فيما بعد (on s'engage et on voit)، - نبدأ ونرى ما الذي سيحدث. وهكذا فإنه إذا لم تكن هناك أية اعتراضات اقترح أن نرجئ جلستنا الآن ونجتمع بعد ١٠ دقائق في غرفة الاجتماعات رقم ١ في مشاورات مفتوحة بشأن الاقتراح الذي تقدم به السفير الاسترالي الموقر، وأن نعقد هذه المشاورات. وسوف نرى ما الذي يحدث وبعد ذلك نعود إلى هذه القاعة لاختتام جلستنا. هل هناك أية اعتراضات على هذا النهج؟ أعطي الكلمة لسفير المغرب الموقر.

السيد بن جلون - تويمي (المغرب): اسمحوا لي بأن أبدي ملاحظتين: بودي لو انعقد الاجتماع هنا نظراً لكبر عددنا، ولا أرى أن غرفة الاجتماعات رقم ١ يمكن أن تسعنا جميعاً. هذه أول ملاحظة. أما ملاحظتي الثانية فهي أنه لا حاجة لنا إلى العودة إلى هنا لأنه ما من شيء سيتغير بين الآن وفيما بعد. وكما قلت لكم ليست لدي أية توجيهات ولا أرى مبرراً لعودتنا. وربما كانت لدي ملاحظة ثالثة وهي أن نوسع مناقشاتنا لتشمل أي موضوع آخر قد يرغب أي وفد من الوفود في إثارته فيما يتعلق ببرنامج العمل.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل المغرب الموقر على تعليقاته. فيما يتعلق بالقاعة التي سنجتمع فيها ليس لدي أي تفضيل. وأنا مستعد لتغيير اقتراحي فنجتمع هنا في هذه القاعة. أما فيما يتعلق باستئناف الجلسة العامة فإن ذلك ضروري بشكل واضح لأننا سنتوصل إلى بعض الاستنتاجات وربما كان موقف المغرب هو بالذات الموقف المشار إليه. ولكن ربما كان لنا أن نستمع إلى وجهات نظر وفود أخرى أيضاً. أرى أن ممثل سري لانكا الموقر يطلب الكلمة.

السيد غونيتيليكيه (سري لانكا): بإيجاز بودي أن أُثير نقطتين: تتصل الأولى بالتعليق الذي أبداه سفير المغرب والذي مؤداه أنه يكون من المستوصب لنا الاجتماع هنا في هذه القاعة عوضاً عن الاجتماع في غرفة الاجتماعات رقم ١، نظراً لعدد الوفود. ثانيا، إذا ما أردنا إجراء أي نقاش حول الاقتراح الذي تقدم به سفير استراليا الموقر يكون من المفيد لنا الحصول على نص الاقتراح قبل البدء في المشاورات.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل سري لانكا الموقر. وبودي أن أسأل ممثلي الأمانة متى يتسنى لنا الحصول على النص الذي قدمه ممثل استراليا الموقر.

(يواصل بالانكليزية).

لقد بلغني أن الأمر سيستغرق ١٠ دقائق. ففي ظرف ١٠ دقائق سوف تحصلون على الاقتراح، وأفهم أنه سيتاح بلغة واحدة فقط هي الانكليزية.

(يواصل بالروسية)

سفير نيجيريا الموقر طلب الكلمة.

السيد أبواه (نيجيريا): بودي أن أضم صوتي إلى التعليقات التي أبداها منذ قليل سفير المغرب الموقر بشأن النص الذي عرضه علينا منذ قليل زميلنا من استراليا. وأنا أُدرك، مثل سفير سري لانكا، أن البعض منا لم يتلق بعد نسخاً من هذا النص وأرى أنه من العادي أن يكون النص أمامنا لكي يتسنى لنا إجراء أية مشاورات غير رسمية بشأنه.

ولكن فيما يتعدى ذلك فإنني أرى أنه بإمكاني القول إن الاقتراح حول الألغام البرية المضادة للأفراد مفيد جداً. فالضرر الذي تلحقه الألغام البرية المضادة للأفراد بهياكلنا الأساسية في القارة الأفريقية، وتدمير الأرواح والممتلكات هائل. ولقد أشار سفير المملكة المتحدة الموقر إلى بعض هذه الآثار. فهو اقتراح حول كيفية وضع حد للمجرزة. ونحن نؤيد، ولكن عواصمنا - عاصمتنا في أبوجا في حالة نيجيريا - سيكون لها أن تبدي رأيها في النص قبل أن يتسنى لنا المضي قُدماً في الموضوع. وأنا لا أعرف ما إذا كان بإمكان المشاورات غير الرسمية بشأن النص كما قرأه سفير استراليا الموقر أن تحقق الكثير في هذه المرحلة. وأنا أتساءل عما إذا ما لم يكن ولا بد من إتاحة الوقت للحكومات ولممثلي الحكومات المجتمعين هنا للحصول على نسخ من النص واحالته إلى الحكومات، ثم العودة إلى مؤتمر نزع السلاح لإجراء مشاورات حول الطريقة التي يجب المضي بها قُدماً.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل نيجيريا الموقر. وإذا فهمت تعليقه فهماً صحيحاً فإنه يقترح ألا نعقد الآن جلسة غير رسمية وأن نتيح الفرصة للحكومات لدراسة هذا الاقتراح الذي تقدمت به استراليا. أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الموقر.

السيد أبواه (نيجيريا): لعلي مسؤول جزئياً عن سوء التفاهم. ولئن كان من الأهمية بمكان بالنسبة لحكومتي أن تتاح لها فرصة الاطلاع على هذا النص وإبداء رأيها فيه وإحالة توجيهاتها المناسبة إلينا إلا أننا لا نقف في طريق المؤتمر والاجتماع غير الرسمي للتشاور بشأن مشروع المقرر. ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بنيجيريا فإننا ليست لدينا أية تعليمات للنظر فيه لأن حكومتنا لم تره قط.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر سفير نيجيريا الموقر الذي أوضح موقفه. وكما أفهم ذلك فإنه لا يعترض على عقد جلسة غير رسمية. أعطي الكلمة الآن لسفير كوبا الموقر.

السيد أمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): عند التفكير في الاقتراح موضع النقاش في هذه اللحظة نسأل أنفسنا، وبودنا أن نسأل أيضاً الرئيس وبقية المشاركين: ما هو السبب الذي يجعلنا ندخل في مناقشة اقتراح في الوقت الذي نحن فيه بصدد دراسة اقتراحات أخرى؟ هناك اقتراحات مقدمة من ممثل إيران، ومن ممثل مصر، واقتراحات مقدمة من عدة بلدان أخرى، وفجأة نطرح جانباً هذه الاقتراحات الأخرى ونشرع في النظر في الاقتراح الذي تقدم به اليوم ممثل استراليا الموقر. فمن وجهة نظر إجرائية، ما الذي حصل للاقتراحات الأخرى؟ وما موقفنا من بقية المقترحات؟ ولماذا نناقش هذا الاقتراح بالذات بهذه الطريقة ولا نناقش الاقتراحات الأخرى؟ فهذا سؤال نتساءله ونحن نرى أنه ربما أمكن توضيحه لنا بعض الشيء حتى يتسنى لنا فهم الخطوة التي سنقوم بها.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل كوبا الموقر على بيانه وعلى السؤال الذي طرحه. والجواب بسيط جداً لأن ممثل استراليا الموقر تقدم باقتراحه وتقدم باقتراح رسمي لعقد مشاورات بشأن هذه المسألة فوراً. وذلك هو بالتحديد السبب الذي من أجله طرح الرئيس هذه المسألة أمام جميع أعضاء المؤتمر. أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى فبإمكاني أن أخبر المندوبين الموقرين بأنه تمتّ في مشاورات الرئيس بالأمس إثارة جميع هذه المسائل وبينت المناقشة التي شارك فيها فريق المنسقين أنه لم تحصل أية تغييرات في مواقف المجموعات ولكنه لم تكن هناك مع الأسف أية نقاط تقارب بشأن هذه المسائل. وبهذا الخصوص فإن هذه المسائل لا يقترحها ولم يقترحها أي من المنسقين للنقاش العاجل. كما أن الرئيس لا يقترح ذلك هو الآخر، بالنظر إلى الوضع. أما الاقتراح المقدم من استراليا فهو اقتراح جديد تم التقدم به في هذه الجلسة فضلاً عن اقتراح بإجراء مشاورات فورية بشأنه.

ونحن نحاول التوصل إلى قرار بشأن هذا الاقتراح تحديداً. ولقد تقدمت باقتراح حول الكيفية التي يجب أن نطبق بها عملياً الاقتراح الاسترالي. ولقد قال عدة متحدثين إنهم ليست لديهم لسوء الحظ أية تعليمات وأنهم يشكون في نتائج هذه المشاورات، ولكن رغم كل ذلك فإنهم لا يعارضون فكرة إجراء هذه المشاورات. وفي هذه الظروف فإني أطرح من جديد نفس السؤال. إذا لم يعترض أحد فإنه علينا أن نتّبع الاقتراح الذي تقدم به ممثل استراليا الموقر. وإذا اعترض أحد فإنه من البديهي أنه لن يكون لدينا توافق في الآراء ولن يكون بإمكاننا أن نفعل أي شيء. ولكن بما أن أحداً لم يعترض فما الذي يمكن أن نفعله غير اتباع المقترح الذي تقدم به ممثل استراليا الموقر؟ والوضع في رأيي وضع بسيط جداً.

سفير المغرب الموقر طلب الكلمة.

السيد بنجلون - تويمي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): شكراً سيدي الرئيس على التفسيرات التي توضح لنا الأمور. أردت أن أقول فقط إن سفير استراليا تقدم باقتراح. وأنا أتقدم باقتراح ثان. وبودّي لو أُدرجت فعالية أساليب عمل هذا المؤتمر في المشاورات التي ترغبون في عقدها بعد الجلسة الرسمية، وذلك بكل وضوح لأننا لم نعد نحترم تقاليد هذا المؤتمر. ولم أجد نفسي أبداً، في أكثر من عامين، أمام ورقة يراد مناقشتها فوراً ثم العودة إلى جلسة عامة لاتخاذ قرار. ولا أذكر أن مثل هذا الأمر ممارسة جارية في هذا المؤتمر. وأظن أن سفير استراليا قد اقترح ببساطة عقد مشاورات بعد هذه الجلسة العامة؛ ولم يقل أنه يجب العودة مجدداً لاتخاذ قرار بشأن اقتراحه. هذه أول ملاحظة أردت إبداءها. وبالتالي إذا ما أردتم عقد مشاورات بعد هذه الجلسة العامة والتوقف عند ذلك الحد ثم نرى ما العمل فيما بعد إذ أنه لا بد لنا، كما أشار إلى ذلك البعض، من الرجوع إلى عواصمنا، وإذا كان هناك توافق في الآراء فسأكون سعيداً جداً بإبلاغ عاصمة بلدي بأن هناك توافقاً في الآراء في المؤتمر وطرح السؤال لمعرفة ما الذي يريد المغرب فعله بشأن هذه المسألة؟ وسأكون سعيداً جداً بنقل هذا النوع من الرسالة ولكن بودي أن أدرج في اقتراح سفير استراليا مسألة أخرى هي مسألة فعالية أساليب عمل هذا المؤتمر. وهكذا فإن لدينا مسألتين للبحث في المشاورات غير الرسمية دون العودة إلى الجلسة العامة بما أنه لا توجد لديّ، كما سبق أن قلت، أية تعليمات وبالتالي فإن العودة إلى الجلسة العامة لن تمكننا من تحقيق أية نتائج ايجابية، ومن ثم فما الفائدة من العودة؟ لذلك طلبت منكم أن تشرحوا لنا السبب الذي من أجله يجب أن نعود مجدداً إلى الجلسة العامة.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر سفير المغرب الموقر على بيانه وعلى الاقتراح الذي تقدم به. فهل أنا على صواب في فهمي أن سفير المغرب الموقر يقترح تغييراً طفيفاً في موضوع المشاورات غير الرسمية المحتملة بتوسيع نطاقه وبإدراج مسألة اضافية؟ فهل فهمت فهماً صحيحاً أنه إن لم يحصل هذا التوسيع فإن سفير المغرب سيعترض عندئذ على عقد مشاورات بشأن الاقتراح الاسترالي دون سواه؟

أرى أن ممثل المغرب الموقر لا يعترض على الاقتراح الاسترالي.

سفيرة الهند الموقرة تطلب الكلمة.

السيدة غوس (الهند): لم أكن أنوي تناول الكلمة في جلسة رسمية بشأن هذا النقاش الإجرائي. ولقد فهمت من اقتراحكم أنه إذا ما أردنا عقّد جلسة غير رسمية، كما يقترح ذلك وفد استراليا، فسيكون لنا بالضرورة أن نجتمع لاختتام هذه الجلسة العامة رسمياً. وبصرف النظر عن ذلك فسيكون لنا أن نقوم اليوم بالاختتام الرسمي للجلسة العامة في وقت ما، ذلك أنني أعتقد بشكل خاص أن هذه هي المرة الأخيرة التي ستكونون فيها رئيساً وسوف تسلّمون الرئاسة إلى سلفكم في نهاية الأسبوع. وسوف يمكنكم ذلك من إبداء ملاحظاتكم الختامية، لذلك فإني أرى أنه من هذا المنطلق من المفروض ألا يكون هناك اعتراض على عقد جلسة عامة رسمية لتمكين الرئيس من إبداء ملاحظاته الختامية أياً كانت، وسواء كانت لها صلة بالمناقشات في المشاورات غير الرسمية أم لا. هذا ما فهمته. وأنا لا أعرف ما إذا كان بإمكاننا حل المسألة بسرعة في هذه القاعة. ولكننا مستعدون للمحاولة.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثلة الهند الموقرة على تفهمها وعلى بيانها. الكلمة لسفير المغرب الموقر.

السيد بنجلون - تويمي (المغرب): أظن أنه إذا كان ذلك هو المتفاهم عليه فلا اعتراض لدي على العودة إلى الجلسة العامة، ولكن يكون من الأكثر فعالية أن تدلوا الآن بأي بيان تريدون الإدلاء به، سيدي الرئيس، لأن النتيجة كما قلت لكم واضحة بالنسبة لي. فسوف نستمع، وسوف نقدم تقارير إلى عواصمنا، ولكني لست متأكداً أنه سيكون بامكانكم الخلوص إلى أية استنتاجات. ويبدو أن ما تقوله السفيرة غوس هو أنه ربما كان من الصعب، في ظرف ساعة من الزمن، فعل أي شيء من شأنه أن يسمح لكم بأن تقولوا أكثر مما أعددتموه بالفعل. ولكن بطبيعة الحال أنتم الرئيس وأنا مندوب فالقرار لكم طالما توصلنا إلى التفاهم الذي أشارت إليه السفيرة غوس منذ قليل.

السيد أمات فوريس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية): بودي قبل كل شيء أن أشكر لكم التوضيحات التي قدمتموها ردّاً على تساؤلاتنا السابقة ولكن تساورني في نفس الوقت شكوك جديدة وذلك لأنه حسب ما قلتم لم يحصل توافق في الآراء في مشاورات الرئيس التي أجريت بالأمس فيما يتعلق بالمقترحات الأخرى، وشكّي وتساؤلي في هذه الحالة هو: هل توصلنا ياترى إلى أي توافق في الآراء حول الألغام بما يبرر عقدنا اليوم لمشاورات لاتخاذ قرارات والاجتماع مجدداً في جلسة عامة لمناقشة المسألة؟ فهل حصل اتفاق بشأنها وهل سجل توافق في الآراء فيما يتعلق بمسألة الألغام؟ في رأينا أن هذا الموضوع يظل في وضع متساو مع بقية المقترحات التي تم التقدم بها. فإذا لم يحصل أي توافق في الآراء بهذا

الخصوص فإننا لا نفهم سبب هذا التسرع في الحالة المحددة للاقتراح الذي تقدم به سفير استراليا الموقر. لذلك فإن هذه الشكوك تساورني باستمرار وأكون شاكراً حقاً لو تكرمتم بتوضيح هذه المسألة.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل كوبا الموقر. أيها المندوبون الموقرون إننا أمام معضلة. لدينا اقتراح مقدم من ممثل استراليا الموقر يرمي إلى عقد مشاورات فوراً. ولم أسمع حتى الآن صوتاً معارضاً واحداً ولو إني سمعت عدداً كبيراً من الشكوك المعرب عنها فيما يتعلق بجدوى عقد مثل هذه الجلسة. أنا تحت تصرفكم. فالرئيس بصفته رئيساً ليس لديه أي جدول أعمال خفي. بودي فقط أن أقوم بواجبي. وبودي أن أسمع نصحاً منكم يشير إليَّ بما يجب أن أفعله. الكلمة لسفير باكستان الموقر.

السيد أكرم (باكستان): ربما حان الوقت مجدداً للعودة إلى المديح الشعري الغنائي الذي امتدحكم به السفير وستون في بداية هذه الجلسة. وبالتأكيد فإننا إذا احتجنا لشيء فإنما نحتاج إلى شيء من الشعر.

وفيما يتعلق بالاقتراح الاسترالي لا يجد وفدي بطبيعة الحال أية صعوبة في الدخول في مشاورات غير رسمية، لا سيما وأني أعتقد أن باكستان كان أول وفد بادر باقتراح فكرة إنشاء وظيفة منسق خاص معني بمسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، وذلك في ٣٠ كانون الثاني/يناير. غير أني أعتقد أن التقليد الجاري في هذا المؤتمر هو أن نحترم وجهات نظر كافة الجهات المعنية، ولا أشك في أن التقليد سيظل يُحترم في أي مشاورات غير رسمية تدعون إلى عقدها، كما أني لا أشك أن كل وفد ستظل تتاح له الفرصة للتعبير عن وجهة نظره فيما يتصل بالمسألة موضع النقاش، وبالتالي فإني لا أتردد في الموافقة على عقد مشاورات غير رسمية. هذا هو التقليد المتبع في المؤتمر. وإذا كانت هناك مواقف بخصوص الصياغة أو بخصوص أية مسائل أو مقترحات أخرى فإني متأكد أن كل وفد سيكون له الحق في إثارة ذلك أثناء المشاورات غير الرسمية، وفي ضوء تلك المناقشات سوف تستخلصون الاستنتاجات المناسبة أو ستخلصون إلى عدم وجود أية استنتاجات، حسب الحالة. وعندئذ يتسنى لنا المضي قدماً. وربما كان من المفيد إرجاء هذه الجلسة والدعوة إلى عقد جلسة غير رسمية تطرح فيها جميع وجهات النظر والمواقف دون تدوينها في المحاضر.

الرئيس (الكلمة بالروسية): أشكر ممثل باكستان الموقر. هل المؤتمر مستعد للعمل بنصيحته؟ لا أرى أية اعتراضات. وبالتالي فسنرجئ هذا الاجتماع الآن وسنبدأ بعد ١٠ دقائق في هذه القاعة مشاورات غير رسمية مفتوحة.

أرجئت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٨/١٠

الرئيس (الكلمة بالروسية): تستأنف الجلسة ٧٦٤ لمؤتمر نزع السلاح.

أيها المندوبون الموقرون لقد دارت أثناء فترة التوقف مشاورات غير رسمية هامة وأظنها مفيدة، بناء على الاقتراح الذي تقدم به ممثل استراليا الموقر في هذه الجلسة. وفي الوقت الحاضر لا يمكنني أن

أقول إن هذه المشاورات قد افضت إلى أية نتيجة ملموسة. وعلى ما أفهم فإن المشاورات ستتواصل الأسبوع المقبل. وبودي الآن أن أقول بضع كلمات في شكل ملاحظات ختامية.

عندما توليت مهام منصبي كرئيس لمؤتمر نزع السلاح كنت أدرك تماماً حجم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤتمر لا بد لإيجاد حلها أن يأتي إلى محفلنا بحل حقيقي للمسائل المدرجة على جدول أعمال نزع السلاح والتي حان الآوان للنظر فيها بشكل متعدد الأطراف. وقد اعتمدت في ذلك على النتائج التي كان قد حققها السفيران اللذان سبقاني في الرئاسة في عام ١٩٩٧ وهما سفير جمهورية كوريا وممثل رومانيا لدى مؤتمر نزع السلاح. وبشكل خاص اعتمد جدول الأعمال كما تعلمون، وأجريت مشاورات مكثفة ثنائية ومتعددة الأطراف تناولت كلاً من جوهر مشاكل المؤتمر والترتيبات التنظيمية للنظر فيها. وبودي أيضاً أن أعرب عن خالص امتناني للجهود ذات الشأن التي بذلها السفيران الموقران اللذان سبقاني في الرئاسة.

وبصفتي ممثلاً لروسيا لا بد لي من ملاحظة أن أحداثاً هامة قد جدت أثناء الفترة التي شغل فيها بلدي منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وذلك من وجهة نظر التقدم الحقيقي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. كما عقد مؤتمر قمة روسي - أمريكي في هلسنكي وسبق أن عممت على المؤتمر الوثائق التي صدرت عن ذلك المؤتمر بشأن مسائل نزع السلاح. ومن جهة أخرى اختتمت بنجاح المفاوضات بشأن القانون التأسيسي بين روسيا وحلف شمال الأطلسي. وتم توقيع اتفاق خماسي بشأن الحد من الأسلحة في المناطق الحدودية بين الاتحاد السوفياتي السابق والصين. وبدأ سريان اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وخلال نفس الفترة أيضاً عقدت بنجاح الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ وحضرها ممثلون عديدون عن مؤتمر نزع السلاح. ويبدو لي أن هذه الأحداث تثبت أنه يكون من المبالغة إسناد الصعوبات التي اعترضت مؤتمر نزع السلاح مؤخراً إلى العالم خارج هذه القاعة الرائعة. وعلى العموم فإن عملية الحد من الأسلحة هي، كما قلت، "في حال جيدة". والأمر الوحيد الذي يمكن أن نأسف له هو أن نفس الشيء لا يمكن أن يقال عن الأحوال في مؤتمرنا.

وكما تعلمون، تمت أثناء فترة رئاستي مناقشة مسائل تتعلق باعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح مأخوذة في آن واحد ككل وبشكل فردي كل واحدة على حدة. وذلك في المشاورات الرئاسية الأسبوعية بمشاركة منسقي المجموعات الإقليمية والصين، وأثناء اتصالاتي الثنائية العديدة مع فرادى الوفود. وفي الإطار غير المرن لعمل رئيس مؤتمر نزع السلاح تبذل محاولات لاستكشاف أية إمكانات ناشئة للاتفاق على برنامج عمل. وأنا ممتن لمنسقي المجموعات ولكافة الوفود على ما تحلّوا به من نشاط ومثابرة في البحث عن حلول مقبولة. وخلال هذه الفترة عرضت على المؤتمر وثائق جديدة مثل الاقتراح المقدم من وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح، والاقتراح الذي تقدمت به شيلي وبولندا وفنلندا لتعيين منسق خاص لإجراء مشاورات بشأن أنسب ترتيب لمعالجة مسألة الألغام البرية المضادة للأفراد، ومشروع الولاية الذي تقدمت به هنغاريا واليابان لإنشاء لجنة مخصصة للألغام البرية المضادة للأفراد، ومشروع الولاية الذي اقترحته مصر لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وكذلك مقترحات أخرى.

وألاحظ بارتياح أن هذه الاقتراحات وما سبقها من اقتراحات أخرى لتنظيم عمل مؤتمر نزع السلاح قد درستها باستفاضة وفود عديدة وأجريت، وما زالت تجرى، مفاوضات مكثفة بشأنها. ولكن على الرغم من ذلك لم يتسنّ التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح في هذه المرحلة. ولن أدخل في تفاصيل تفسيري لأسباب هذا الوضع - ففعل ذلك قد يكون غير ملائم للرئيس. وسأكتفي بالقول

إنه من البديهي أن علينا جميعاً أن نعيد النظر بعناية فيما ننتظره فعلاً من مؤتمر نزع السلاح وما الذي يمكن تحقيقه منه بكل واقعية في هذه المرحلة.

ولا بد لي من الاعتراف بأننا اقتربنا كثيراً في الأيام القليلة الماضية من قطع خطوة صغيرة ولكن هامة عملياً. وأُشير بذلك إلى إنشاء وظيفة المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد، الذي يؤيده الاتحاد الروسي أيضاً بشكل لا لبس فيه. ويحدوني الأمل أن تتواصل الجهود في هذا المجال وأن تتم تسوية هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

ومسألة مزيد توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح احتلت أيضاً مكانة ملائمة في مشاوراتنا في المؤتمر. وبإمكاني أن أقول إنني أرى أن هناك بالفعل اتفاقاً واسعاً حول إمكانية إنشاء وظيفة منسق خاص معني بتلك المشكلة. ولكن فيما يتصل بهذه المسألة أيضاً لم يحرز حتى الآن أي تقدم ملموس. وأملي أن يوافقني الجميع عندما أقول إن تسوية مسألة توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح يجب ألا تستمر إلى ما لا نهاية له.

وبودي أن أُعرب عن أخلص وأحر التمنيات لرئيسة مؤتمر نزع السلاح الجديدة، سفيرة السنغال الموقرة السيدة ديالو. ولها أن تعتمد تماماً على دعمنا في البحث عن حلول بنّاءة للمشاكل الصعبة التي يواجهها المؤتمر. وبودي أيضاً أن أُعرب عن امتناني للأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، السيد ف. بتروفسكي، ونائب الأمين العام السيد عبد القادر بن اسماعيل، وجميع موظفي الأمانة، والمترجمين الشفويين، ومساعدتهم القيمة جداً في تنظيم عمل المؤتمر والاضطلاع به. وأشكر جميع وفود مؤتمر نزع السلاح على تعاونها النشط مع الرئيس.

(يواصل بالانكليزية)

ستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠